الإغتراب السياسي وأثره على المشاركة الانتخابية في الجزائر

بكـار فتحي
أستاذ مساعد قسم "أ"
قسم العلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد زبانة - غليزان

ملخص :

إن المشاركة الانتخابية كأحد أعمدة النظم الديمقراطية موضوع محوري تسعى الأنظمة إلى تدعيمها بكافة الطرق لأن إستقرارها مرهون تبعا لمدى إتساع نطاق مشاركة الأفراد في وضع القيم التي تنظم حياة الجماعة و المساهمة في تسيير شؤون البلاد ، و إنعدامها أو تدنيها يضع العملية الديمقراطية و اللإستقرار السياسي و الإجتماعي و النظام السياسي برمته على المحك و من بين أسباب هذا التدني مشكلة الإغتراب السياسي .

الكلمات المفتاحية: الإنتخابات، المشاركة الإنتخابية ، السلوك الإنتخابي ، الإغتراب السياسي.

Summary:

The election democratic participation means one through that citizens can express their views and their views on various issues personal and community issues, it also develops policy and decision making, whether directly or indirectly through their elected representatives in political institutions.

But despite the importance of the elections, we find that the proportion of electoral participation remains very low, and the reason is due to the political alienation.

key words: Political alienation- Electoral participation - voting behavior - The elections.

مقدمة :

لا مندوحة أن المشاركة السياسية حجر أساس الديمقراطية، و المشاركة الانتخابية أحد أنواعها ، و لا يستقيم أي نظام ديمقراطي بدون الاعتماد على نظام الانتخابات . و لذلك فان أغلبية دول العالم أو كلها دون استثناء تعتمد عليه و تبعا لذلك دعمته بترسانة من القوانين و الآليات التي تسمح للمواطنين بممارسة حقهم في الانتخاب بكل حرية .

إن المشاركة الإنتخابية بذاتها ضرورة ملحة فرضها الواقع كي يتمكن المجتمع من صياغة ضمانات و مرتكزات النضج و التطور، و مزيد من القدرة على مواكبة المستجدات و التطورات الداخلية و الخارجية و متابعتها و التحكم فيها.

و لكن رغم الأهمية و رغم أن الحق موجود و مكرس و معترف به إلا أن العملية الانتخابية في مختلف البلدان تشهد نسبة عزوف من قبل أفراد المجتمع ، حيث يتخلون عن حقهم فيها ، سلوكهم يميل إلى السلبية بدلا من الإيجابية ، يتجهون إلى الامتناع بدلا من المشاركة و الإدلاء بما يرونه مناسبا.

أمام هذه المشكلة التي تضع العملية الديمقراطية على المحك و لأهميتها و بهدف التعرف على ظاهرة العزوف لدى المواطن الجزائري و دور الإغتراب فيها ، ومعرفة مدى تأثيرها على المشاركة و العوامل المسببة لها تطرح الإشكالية التالية : **ما هو واقع المشاركة الانتخابية في الجزائر و هل يؤثر الإغتراب السياسي عليها ؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية نقسم الدراسة إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول : الإطار النظري

المبحث الثاني: واقع المشاركة في الإنتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية والإستفتاءات في الجزائر

المبحث الثالث : أسباب الإغتراب كأحد محددات السلوك الإنتخابي .

المبحث الأول : الإطار النظري

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى متغير السلوك الإنتخابي و كذا متغير الإغتراب السياسي و علاقة الإغتراب بالمشاركة في ثلاث مطالب :

المطلب الأول : السلوك الإنتخابي

يقصد بالسلوك الإنتخابي " عملية التصويت و الإتجاهات المختلفة أثناءها و هو وسيلة لتقرير الإتفاق العام و الحفاظ عليه في المجتمعات الديمقراطية " .[1]

و عرفه بول لازار سفيلد " بأنه وحدة سلوك متسلسل موجه نحو هدف ينتهي بشكل

[1] - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي إنجليزي ، كتب عربية ، ص 243 .

متكامل لمصلحة حزب أو مرشح ما "[1] ، و يختلف السلوك الإنتخابي عن باقي السلوكات في عدم إتصافه بطابع الإستمرارية بحكم أن الإنتخابات لا تحدث بصفة مستمرة و إنما في مواعيد معينة ومتباعدة بمقياس السنوات .[2]

و المشاركة الإنتخابية جزء من المشاركة السياسية التي يمكن تعريفها بأنها تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل إختيار القادة وقيامهم بتشكيل السياسة العامة و تشمل التصويت و الإنضمام للأحزاب و غيرها .

و تعرف المشاركة إجرائيا بأنها أنشطة و عمليات طوعية إرادية منظمة أو غير منظمة يسلكها الفرد بناءا على المعطيات السياسية و بناءا على إتجاهاته و نمط تنشئته السياسية و الثقافية ، يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية من خلال صنع السياسات العامة و إختيار الحكام والتأثير في القرارات الحكومية و مشاركة الفرد في صنع الأهداف العامة لمجتمعه من خلال تنشيط كافة فئات المجتمع في العمل السياسي من أجل التقليل من الإغتراب السياسي و رغم الإختلاف في التعاريف يبقى الاتفاق على أن المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية ، و التعبير عن سيادة قيم الحرية و العدالة و المساواة في المجتمع [3] ، فالمشاركة جزء لا ينفصل عن المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية كالتجمع و المساواة و السيادة الشعب و مناقشة القوانين أو تعديلها وهي تعد المقياس لنمو الحكومات الديمقراطية [4] .

المطلب الثاني : الإغتراب السياسي

الإغتراب ظاهرة من ظواهر المجتمع الإنساني ، ملازمة لوجوده و مرتبطة به مهما كانت طبيعة بناء المجتمع [5] ، لاقت هذه الظاهرة المتعددة الأبعاد إهتماما كبيرا لدرجة أن مصطلح

---

[1]- إبراهيم مرتضى إبراهيم الأعرجي ، السلوك الإنتخابي و علاقته بالإعتقاد بعدالة العالم ، لدى طلبة جامعة بغداد ، مجلة كلية الاداب ، العدد 98 ، ص536 .

[2]- M.Visser, Five theories of voting action , strategy and structure of psychological explanation , op cit , pp12-13.

3- مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، بنغازي: منشورات السابع من أبريل ،دار الكتب الوطنية،2007 ، ص ص 85-86.

4-سامية خضر صالح، المشاركة السياسية و الديمقراطية ،كلية التربية جامعة عين شمس ،2005، ص 19.

[5]- هشام محمود الأقداحي ، قضايا الإغتراب في الفكر السياسي و الإجتماعي ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، ،2012 ، ص 20.

الإغتراب يستعمل في مجالات مختلفة ومن طرف باحثين في تخصصات مختلفة .

و توحي كلمة الإغتراب بالضعف و التلاشي فهي عكس النمو[1] ، أما بالنسبة للاغتراب السياسي فإتفق الباحثون على أن مفهومه صعب التحديد، تبعا لحداثته :

-فقد عرف الإغتراب السياسي بشعور الإنسان بأنه ليس جزء من العملية السياسية و أن صانعي القرارات السياسية لا يعبرونه و أن وجوده كعدمه ، قد يصبح الفرد فيه تحت تأثير السلطة الدكتاتورية مجرد وسيلة لقوة خارجة عنه ، أين يشعر بعدم الارتياح للنظام السياسي و للقيادة الحكومية . و يشعر المغترب سياسيا بالعجز إزاء المشاركة الإيجابية في الإنتخابات السياسية ، وكذلك عن المشاركة الحقيقية المؤثرة في صنع القرارات التي تخص مصيره و مصير المجتمع ، واليأس من المستقبل في البلد [2].

إنه يعبر عن شعور عدم الرضا عن الأوضاع السياسية ، و إحساس المواطن بالغربة عن حكومته و عن النظام السياسي ، مع الإحساس بالعجز وعدم القدرة على التغيير بالطرق التي يتيحها النظام القائم ، فيتولد لديهم الإغتراب السياسي بفقدان الحماس و الدافع و الباعث على المشاركة الفعالة في العمل السياسي.

و من مظاهر الإغتراب كذلك -كإضطراب نفسي- شعور الفرد بفقدان هويته وبأنه لا قيمة له، و أنه مجرد شيء، مما يؤدي به إلى العزلة عن المجتمع ، و ثقافته و الوحدة ، و عدم الإنتماء، و فقدان الثقة ، والشعور بالقلق ، و العدوانية ، و المعاناة من الضغوط النفسية، و رفض الواقع البيئي و المعايير الإجتماعية ، و يشعر الفرد كذلك بأن المجتمع و السلطة لا يحسان به مما ينتج عنه تقليل الفرد من أهدافه ، وفقدانه الحماس على المشاركة الفعالة ، السبب الذي يؤدي بشخصيته إلى الضعف ، إنها ظاهرة مرضية طالما تعبر عن إنفصال الذات عن واقعها [3].

1- حسن عبد الرزاق منصور، الانتماء و الإغتراب دراسة تحليلية ، سلسلة الحضارة 1 ، دار جرش للنشر و التوزيع ، 1989 ، ص19.

2 -سناء حامد زهران ، إرشادات في الصحة النفسية لتصحيح مشاعر و معتقدات الإغتراب ، القاهرة : علاء الكتب ، الطبعة الأولى، 2004 ، ص 111.

3 - سناء حامد زهران ، نفس المرجع ، ص106.

تحوي ظاهرة الإغتراب من جهة أخرى كذلك ثلاث جوانب بإعتبارها ظاهرة إجتماعية ، وتتمثل هذه الجوانب في الجوانب الإجتماعية ، و التي تتناول بعد سلب الحرية في النسق الإجتماعي على مستوى حرية المبادأة و حرية التنفيذ ، و هناك الجوانب الثقافية التي تشمل على نسق القيم الموجهة ، وبعد المعرفة بالأهداف والوسائل و بعد اللامعنى ، و بعد اللامعيارية ، وهناك الجوانب الشخصية لظاهرة الإغتراب و تتناول صراع الأهداف و مظاهر الإغتراب النفسي و بعده العام .[1]

المطلب الثالث : العلاقة بين الاغتراب السياسي و المشاركة :

ان نتائج الإغتراب السلوكية حسب " حليم بركات " تتمثل في كيف يتصرف الإنسان عند عجزه في علاقته مع المجتمع ، الأنظمة و المؤسسات و كيف يواجهها ؟ و حدد الجواب في ثلاث إختيارات سلوكية [2] ؛ الإنسحاب و اللامواجهة ، الخضوع و الرضوخ أو الإستسلام ،التمرد و الثورة

و "هيجل" من جهته بين كذلك النتائج المترتبة على مراحل عملية الإغتراب حسب نظره هي الإنفصال و التي تعبر عن حالات التبلد و غياب الإيجابية ، أو الإنسحاب والتمرد و الثورة والخضوع[3].

المبحث الثاني : المشاركة في الانتخابات الرئاسية و التشريعية و المحلية و الإستفتاءات في الجزائر

لقد شهدت معظم الإستحقاقات الإنتخابية في الجزائر سواء كانت رئاسية أو تشريعية أو محلية بداية من سنة 1989 إلى غاية سنة 2017 تذبذبات في نسب المشاركة و كذا تراجع في نسبة الإقبال عليها بدرجة معتبرة ، ستحاول الدراسة الإلمام في هذا المبحث بكل نسب المشاركة و نسب العزوف فيها و ذلك كالاتي :

1- السيد علي شتا ، إغتراب الإنسان في التنظيمات الصناعية ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، دون سنة ،ص 50 .

[2] - حليم بركات ،الإغتراب في الثقافة العربية ، متاهات الإنسان بين الحلم و الواقع،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سبتمبر 2006 ، ص 81.

[3] - السيد علي شتا ، مرجع سابق ، ص 63 .

المطلب الأول : الانتخابات الرئاسية

عرفت الجزائر عدة إنتخابات رئاسية بداية من سنة 1995 :

أ- إنتخابات 16 نوفمبر 1995:

تعتبر هذه الإنتخابات المسبقة أول إنتخابات رئاسية في عهد التعددية ، فاز بها الرئيس **"اليمين زروال"** بنسبة (61 %) من عدد الأصوات المعبر عنها ، بلغ عدد الناخبين المسجلين 15.969.904 مسجل ، و بلغ عدد الناخبين المصوتون 12.087.281 و بلغ عدد الناخبين الممتنعين 3.882.623 ، بلغت نسبة المشاركة **75.68 %** في حين بلغ العزوف **24.32 %**. [1]

ب – إنتخابات 15 أفريل 1999 :

تم تنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة بقرار من الرئيس **"**اليمين زروال**"** ، فاز بها الرئيس **"**عبد العزيز بوتفليقة**"** بنسبة (73.79 %) ، بلغ عدد الناخبين المسجلين 17.488.759 مسجل و بلغ عدد الناخبين المصوتون 10.652.623 و بلغ عدد الناخبين الممتنعين 6.836.163 ، بلغت نسبة المشاركة **60.91 %** في حين بلغ العزوف **39.09 %** . [2]

ت – إنتخابات 08 أبريل 2004

جرت ثالث إنتخابات رئاسية في عهد التعددية بتاريخ 08 أبريل 2004 تحصل الرئيس "بوتفليقة عبد العزيز "على مجموع (8.651.723) .

بلغ عدد المسجلين في هذه الإنتخابات (18.09) مليون ناخب ، صوت منهم (10.5) مليون ناخب بنسبة مشاركة **(58.08 %)** ، فيما قدر عدد الممتنعين (7.5) مليون بنسبة **(41.92 %)** . شهدت هذه الإنتخابات نسبة مشاركة متوسطة في أغلب ولايات الوطن ، إلا أن هناك بعض الولايات كولاية تيزي وزو و بجاية شهدتا أدنى نسبة مشاركة بحيث لم تتعدى (18 %). [3]

---

[1] - الإعلان الدستوري المؤرخ في 30 جمادى الثانية 1416 الموافق 23 نوفمبر 1995 المتعلق بنتائج إنتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 32، الصادرة بتاريخ الأحد 3 رجب 1416 الموافق ل26 نوفمبر 1995، ص 3.

2 - الإعلان رقم 01/م.د/ المؤرخ في 4 محرم 1420 الموافق ل 20 أبريل 1999 المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 29، السنة 36، الصادرة يوم الأربعاء 21 أبريل 1999، ص3.

3 - الإعلان الدستوري رقم 04/م.د/ المؤرخ في 22 صفر 1425 الموافق ل 12 ابريل 2004 المتعلق بنتائج إنتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 24، السنة 41، الأربعاء 18 أبريل 2004، ص 3.

ث- إنتخابات 9 أبريل 2009

ترشح لهذه الإنتخابات ست مترشحين [1] ، فاز بها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بمجموع أصوات (13.019.787) صوت.

شارك في هذه الإنتخابات أزيد من (15) مليون ناخب من مجموع (20.59) مليون مسجل في القوائم الإنتخابية ، بلغت نسبة المشاركة (74.56 %) ، في حين بلغت نسبة الإمتناع المعزوف بأكثر من (5) مليون مواطن أي بنسبة (25.44 %) ، و بلغ عدد الأوراق الملغاة (925.771) ورقة [2]. شهدت هذه الإنتخابات نسبة مشاركة معتبرة عبر كامل ولايات الوطن ، بينما بقيت دون المستوى في كل من ولاية تيزي وزو و ولاية بجاية بحيث لم تتعدى (30 %).[3]

هـ: إنتخابات 17 أبريل 2014

بتاريخ 17 يناير 2014 تم إستدعاء هيئة الناخبين لإنتخاب رئيس الجمهورية يوم الخميس 17 أبريل 2014 [4] ، ترشح لها كل من بوتفليقة عبد العزيز ، بن فليس علي ، بلعيد عبد العزيز ، حنون لويزة، رباعين علي فوزي ، تواتي موسى [5] . فاز بها الرئيس بوتفليقة عبد العزيز ب (8.531.311) صوت .

شارك في هذه الإنتخابات أزيد من (11.6) مليون ناخب من مجموع (22.8) مليون مسجل

---

1 - القرارات الدستورية رقم من 01 إلى 14 المؤرخين في 5 ربيع الأول 1430 الموافق ل 2 مارس 2009 المتضمن قبول و رفض الترشح للإنتخاب لرئاسة الجمهورية ،الجريدة الرسمية، العدد 14، السنة 46، الصادرة بتاريخ الأربعاء ربيع الأول 1430 الموافق ل 4 مارس 2009، ص ص 4 إلى 16.

2 - الإعلان الدستوري رقم 01/.م.د/ المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1430 الموافق ل 13 أبريل 2009 المتعلق بنتائج إنتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 22، السنة 46، الصادرة بتاريخ الأربعاء 19 ربيع الثاني 1430 الموافق ل 15 أبريل 2009،ص 3.

3 - الإعلان الدستوري رقم 01/.م.د/ المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1430 الموافق ل 13 أبريل 2009 المتعلق بنتائج إنتخاب رئيس الجمهورية، نفس المصدر.

4 - المرسوم الرئاسي رقم 14-08 المؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1435 الموافق ل 17 يناير 2014 المتضمن إستدعاء هيئة الناخبين لإنتخاب رئيس الجمهورية ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 ، السنة 51 ، السبت 18 يناير 2014 ، ص 4 .

5 - القرار رقم 15/ق.م.د/14 المؤرخ في 11 جمادى الأولى 1435 الموافق ل 13 مارس 2014 المحدد لقائمة المترشحين لإنتخاب رئيس الجمهورية ، الجريدة الرسمية ، العدد 14 ، السنة 51 ، الأحد 16 مارس 2014 ، ص14 .

في القوائم الإنتخابية ، بلغت نسبة المشاركة (50.70 %) ، في حين بلغت نسبة الإمتناع و العزوف بأكثر من (11.2) مليون مواطن بنسبة (49.3 %) ، و بلغ عدد الأوراق الملغاة (1.132.136) .

تأرجحت نسب المشاركة بين مختلف الولايات ، فقد شهدت بعضها نسب معتبرة وصلت إلى (82.12 %) في غليزان في حين كانت دون المستوى في الجزائر العاصمة و تيزي وزو .

و الملاحظ بالنسبة لمشاركة المغتربين في هذه الإنتخابات كانت جد منخفضة مقارنة بالمعدل الوطني بحيث أنها بلغت (25.14%) فقط في مقابل نسبة إمتناع (74.86 %) و هي نسبة جد معتبرة تعكس مدى نقص إهتمام الجزائريين المقيمين خارج الوطن بالأمور السياسية في بلدهم فمن بين (1.009.285) مسجل في القوائم الإنتخابية لم يتقدم للإنتخاب سوى (253730) ناخب .[1]

المطلب الثاني : الإنتخابات التشريعية

عرفت الجزائر عدة إستحقاقات تشريعية بداية من سنة 1991 :

أ-إنتخابات 26 ديسمبر 1991:

هي أول إنتخابات تشريعية تعددية تقرر تنظيمها في دورين؛ الأول في 16 ديسمبر 1991 والدور الثاني في 16 جانفي 1992 .

بلغ عدد الناخبين المسجلين 13.258.554 مسجل ، و بلغ عدد الناخبين المصوتون 7.822.625 و بلغ عدد الناخبين الممتنعين 5.435.929 ، بلغت نسبة المشاركة **59 %** في حين بلغ العزوف **41 %**.[2]

ب - إنتخابات 5 جوان 1997 :

تعد هذه الإنتخابات ثاني إنتخابات تشريعية منذ بداية التعددية ، شهدت هذه

1- الإعلان الدستوري رقم 02/م.د/14المؤرخ في 22 جمادى الثانية 1435 الموافق ل 22 أبريل 2014 المتضمن نتائج إنتخاب رئيس الجمهورية ، الجريدة الرسمية ، العدد 23 ، السنة 51 ، الأربعاء 23 أبريل 2014 ، ص 5 .

2- الإعلان الدستوري المتضمن نتائج الإنتخابات الرسمية للدور الأول بتاريخ 30 ديسمبر 1991، الجريدة الرسمية، العدد1، السنة 29، الصادرة يوم السبت 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق ل 4 يناير 1992، ص 2.

الإنتخابات نسبة مشاركة بلغت (65 ٪) بمجموع (10.999.139) ناخب تقدموا إلى صناديق الإقتراع و في المقابل عزوف (34.40 ٪) من المواطنين أي (5.768.170) ناخب عن الإدلاء بأصواتهم، بلغ عدد الأصوات المعبر عنها (10.496.352) في حين بلغ عدد الأوراق الملغاة (502.787) ورقة.[1]

ت- إنتخابات 30 ماي 2002 :

لقد عرفت الإنتخابات التشريعية ل 30 ماي 2002 نسبة مشاركة بلغت (46.17 **%**) أي بتراجع معتبر عن نسبة المشاركة في إنتخابات (1997) التشريعية و التي بلغت (65**%**).

بلغ عدد المسجلين حوالي (18) مليون ناخب تقدم منهم (8.2) مليون ناخب فيما إمتنع حوالي (9.6) مليون ناخب عن الإدلاء بأصواتهم، و قد بلغ عدد الأوراق الملغاة (867669) ورقة، فيما بلغ عدد الأوراق المعبر عنها (7.4) مليون صوت .[2] عرفت هذه الإنتخابات نسبة عزوف معتبرة ، و ما يلاحظ على نسب المشاركة في بجاية و تيزي وزو أنها لم تتجاوز نسبة (2.6 %).

ث-إنتخابات 17 ماي 2007:

هي رابع إنتخابات تشريعية في عهد التعددية ، بلغ عدد الناخبين المسجلين 18.761.084 مسجل و بلغ عدد الناخبين المصوتون 6.692.891 و بلغ عدد الناخبين الممتنعين 12.068193، بلغت نسبة المشاركة **35.67 %**في حين بلغ العزوف **64.33%**.[3]

ج- إنتخابات 10 ماي 2012:

---

1 - الإعلان الدستوري رقم 01- 97 م.د / 97 المؤرخ في 4 صفر 1418 الموافق ل 09 يونيو 1997 المتعلق بنتائج إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 40 السنة 34، الصادرة بتاريخ الأربعاء 06 صفر 1418 الموافق ل 11 يونيو 1997.

2 - الإعلان رقم 01/م.د/02 المؤرخ في 21 ربيع الأول 1423 الموافق ل 3 يونيو 2002 المتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 43، السنة 39، بتاريخ الأربعاء 12 ربيع الثاني 1423 الموافق ل 23 يونيو 2002.

3 - الإعلان الدستوري رقم 03/م.د/07 المؤرخ في 21 ماي 2007 المتضمن نتائج الإنتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني ،الجريدة الرسمية، العدد 45 السنة 44، الصادرة بتاريخ 11 يوليو سنة 2007، ص 3.

جرت هذه الإنتخابات يوم 10 ماي 2012 ، لقد بلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات التشريعية 10 ماي 2012 نسبة (43.14 **%**) بمشاركة (9.3) مليون ناخب، في مقابل (56.86**%**) نسبة عزوف بمجموع (12.306.815) ممتنع ، و قد بلغ عدد الأصوات المعبر عنها (7.3) مليون صوت فيما قدر عدد الأوراق الملغية أكثر من (1.7) مليون صوت. [1]

د- إنتخابات ماي 2017:

بتاريخ 04 فبراير 2017 تم إستدعاء الهيئة الإنتخابية لإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني للمرة السادسة في عهد التعددية يوم 04 ماي 2017 [2] ، فاز بها حزب جبهة التحرير الوطني بعدد مقاعد بلغت (161) مقعد بعدد أصوات (1.655.040) ، تليها قوائم حزب التجمع الوطني الديمقراطي ب (100) مقعد بعدد أصوات (964.729) صوت ثم تحالف حركة مجتمع السلم ب (34) مقعد و تجمع أمل الجزائر ب (20) مقعد.

لقد بلغ عدد المسجلين في القوائم الإنتخابية أكثر من (23251503) مليون ناخب تقدم للإنتخاب (8225123) ناخب بنسبة (35.37 %) و إمتنع (15026380) مسجل بما نسبته (64.63%) ، أرقام تعكس توسع دائرة عدم الإهتمام بالأمور السياسية و هي بعد من أبعاد الإغتراب السياسي ، من جهة أخرى بلغ عدد الأوراق الملغاة (1778373) و بلغ عدد الأوراق المعبر عنها (6446750) ، تحصلت المرأة على عدد مقاعد (119) بنسبة تمثيل (25.76 %).[3]

المطلب الثالث: الإنتخابات المحلية

عرفت الجزائر خمسة إنتخابات محلية بداية من سنة 1990 :

أ- إنتخابات 12 جوان 1990 :

تم الإعلان عن قرار تنظيم الإنتخابات المحلية البلدية و الولائية في 12 جوان 1990

---

[1].- http://www.interieur.gov.dz .

[2] - المرسوم الرئاسي رقم 17-57 المؤرخ في 07 جمادى الأولى عام 1438 الموافق 04 فبراير سنة 2017 ، يتضمن إستدعاء الهيئة الإنتخابية لإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني ، الجريدة الرسمية ، العدد 06 ، السنة 54 ، الصادرة الأحد 8 جمادى الأولى عام 1438 الموافق 5 فبراير سنة 2017 ، المادة الأولى ، ص 3 .

[3]-http://www.conseil-constitutionnel.dz/CommuniqueAr_3_2017.html le10.06.2017 a13.23.

وكانت أول إنتخابات تعددية شارك فيها (11) حزب سياسي بالإضافة إلى المترشحين الأحرار، فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة (54.25 %) تليها جبهة التحرير الوطني ثم الأحرار .

بلغ عدد المسجلين في القوائم الإنتخابية أكثر من (12.8) مليون ناخب ، بلغت نسبة المشاركة (65 %) بمشاركة (9.8) مليون ناخب.[1]

ب- إنتخابات 23 أكتوبر 1997:

نظمت الإنتخابات المحلية الثانية في عهد التعددية الخاصة بإنتخاب المجالس الشعبية البلدية و الولائية في 23 أكتوبر 1997 ، بلغ عدد الأحزاب المشاركة (38) حزبا سياسيا إلى جانب الأحرار، بلغ عدد الناخبين المسجلين 15.809.341، و بلغ عدد المصوتين 10.700.812، حافظت نسبة المشاركة في الإنتخابات المحلية على مستواها بين سنة (1990) و(سنة 1997) بنسبة (65 %) رغم أنها جرت في ظروف أمنية صعبة.

ت- إنتخابات 10 أكتوبر 2002

جرت الإنتخابات المحلية الثالثة في عهد التعددية قصد إختيار أعضاء المجالس البلدية والولائية بتاريخ 10 أكتوبر 2002 ، تميزت بعزوف المواطنين في بعض الولايات ؛ الأمر الذي أدى إلى إجراء إنتخابات محلية جزئية في 24 نوفمبر سنة 2005 [2] ، شارك في هذه الإنتخابات حوالي (17) مليون ناخب ، بلغت نسبة المشاركة حوالي النصف [3].

ث – إنتخابات 29 نوفمبر 2007

في 29 نوفمبر 2007 جرت رابع إنتخابات محلية ، بلغ عدد المسجلين في القوائم الإنتخابية أكثر من (18) مليون ناخب ، إمتنع أكثر من (8.1) مليون بنسبة (56.22 %).

---

1 - مرزود حسين، مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر 1989-1999 ، الجزائر: دار قرطبة إبن طفيل، الطبعة الأولى ، 2010، ص 91.

2 - المرسوم الرئاسي رقم 05-307 المؤرخ في 20 رجب 1426 الموافق ل 25 غشت 2005 ، المتضمن إستدعاء الناخبين لإنتخابات جزئية لمجالس شعبية بلدية وولائية ، الجريدة الرسمية ، العدد 58، السنة 42، الصادرة يوم الخميس 20 رجب 1426 الموافق ل 25 غشت 2005، ص 3.

3 - العربي صديقي ، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية إنتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة محمد شيا ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ، 2010 ،ص 139.

ج- إنتخابات 29 نوفمبر 2012

بتاريخ 29 نوفمبر 2012 تم تنظيم إنتخابات محلية لخامس مرة في عهد التعددية السياسية في الجزائر ، بلغ عدد الناخبين المسجلين أكثر من (21.4) مليون مسجل ، و بلغ عدد الممتنعين عن التصويت (11.9) مليون بنسبة (55.73 **%** **)** و نسبة إمتناع ب **(44.27 %)**.[1]

المطلب الرابع : الإستفتاءات

شهدت الجزائر منذ (1989) أربع استفتاءات ؛ إستفتاء 23 فبراير 1989 و إستفتاء 28 نوفمبر 1996 حول الدستور ، و إستفتاء 16 سبتمبر 1999 حول مسعى السلم و الوئام المدني و إستفتاء 29 سبتمبر 2005 حول مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية .

أ-إستفتاء 23 فبراير 1989

بتاريخ 31 يناير 1989 تم إستدعاء الهيئة الناخبة للإستفتاء بتاريخ 23 فيفري 1989 قصد تعديل الدستور [2] و قد تم قبوله بمجموع (7.290.760) صوت بنسبة (73.43%) في مقابل رفض (2.637.678) ناخب .

شارك في هذه الإنتخابات أزيد من (10) مليون ناخب من مجموع (13) مليون مسجل في القوائم الإنتخابية في (39037) مكتب تصويت ، بلغت نسبة المشاركة (78.97 %)، في حين بلغت نسبة الإمتناع و العزوف بأكثر من (2.7) مليون مواطن أي بنسبة (21.03 %) ، و بلغ عدد الأوراق الملغاة (473110) ورقة كما بلغ عدد الأصوات المعبر عنها (9928438) صوت .

ب-إستفتاء 28 نوفمبر 1996

بتاريخ 14 أكتوبر 1996 أستدعي الناخبون ليوم 28 نوفمبر 1996 قصد إستفتائهم في

[1] - http://www.interieur.gov.dz

[2] - المرسوم الرئاسي رقم 89-08 المؤرخ في 23 جمادى الثانية 1409 الموافق ل 31 يناير 1989 المتظمن إستدعاء مجموع الناخبين و الناخبات للإستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور ، الجريدة الرسمية ، العدد 5 ، السنة 26 ، الصادرة يوم الأربعاء 24 جمادى الأولى 1409 الموافق ل 1 فبراير 1989 ، المادة الأولى ، ص 121 .

تعديل الدستور [1]. ومن أهم الإصلاحات التي جاءت فيه إنشاء مجلس الأمة كغرفة ثانية ، تبني الإزدواجية القضائية . تم التصويت بقبول التعديل ب (10785919) صوت في مقابل رفض (1964108) ناخب.

شارك في هذه الإنتخابات أزيد من (13) مليون ناخب من مجموع (16.4) مليون مسجل في القوائم الإنتخابية ، بلغت نسبة المشاركة (79.78%) ، في حين بلغت نسبة الإمتناع بأكثر من (3.3) مليون مواطن أي بنسبة (20.21%) ، و بلغ عدد الأصوات المعبر عنها (12.750.027) صوت [2]

ت-إستفتاء 16 سبتمبر 1999 :

بتاريخ 1 أوت 1999 أستدعي الناخبون يوم 16 سبتمبر 1999 قصد إستفتائهم حول مسعى السلم و الوئام المدني بسؤال "هل أنتم مع أم ضد مسعى رئيس الجمهورية الرامي إلى تحقيق السلم والوئام المدني ؟ " [3]. و يندرج هذا القانون في إطار مشروع إصلاح قصد إستعادة الوئام المدني و يهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين أو المتورطين في الأعمال الإرهابية والخروج من حالة اللأمن [4] ، تمت الموافقة على الدستور ب (14.583.075) صوت في مقابل (202.496) صوتوا بالرفض .

شارك في هذه الإنتخابات أزيد من (14.8) مليون ناخب من مجموع (17.5) مليون مسجل في القوائم الإنتخابية ، بلغت نسبة المشاركة (85.02 %) ، في حين بلغت نسبة الإمتناع (2.621.831) مليون مواطن أي بنسبة (14.97 %) ، و بلغ عدد الأصوات

[1] - المرسوم الرئاسي رقم96-348 المتضمن إستدعاء مجموع الناخبين و الناخبات للإستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور ، الجريدة الرسمية ، العدد 61 ، السنة 33 ، الأربعاء 3 16 أكتوبر 1996 ، المادة الأولى ، ص17 .

[2] إعلان المؤرخ في 20 رجب 1417 الموافق ل 1 ديسمبر 1996 المتعلق بنتائج إستفتاء 17 رجب 1417 الموافق ل 28 نوفمبر 1996 في تعديل الدستور ، الجريدة الرسمية ، العدد 76 ، السنة 33 ، الصادرة يوم الأحد 27 رجب 1417 الموافق ل 8 ديسمبر 1996 ، ص ص 3-4 .

[3] - المرسوم الرئاسي رقم 99-169 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1420 الموافق ل 1 غشت 1999 المتضمن إستدعاء مجموع الناخبين و الناخبات للإستفتاء ، الجريدة الرسمية ، العدد 51 ، السنة 36 ، الصادرة يوم الإثنين 20 ربيع الثاني 1420 الموافق ل 2 غشت 1999 ، المادة الأولى – المادة الأولى مكرر- المادة الثانية ، ص12.

[4]- القانون رقم 99-08 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 الموافق ل 13 يوليو 1999 المتعلق بإستعادة الوئام المدني،الجريدة الرسمية،العدد 46 ، السنة 36 ، الصادرة الثلاثاء 29 ربيع الأول 1420 الموافق 13 يوليو 1990 ،المادة 1،ص 3 .

المعبر عنها (14.785.571) .[1]

ث-إستفتاء 29 سبتمبر 2005 :

بتاريخ 4 أوت 2005 أستدعي الناخبون يوم 29 سبتمبر 2005 قصد إستفتائهم بسؤال "هل أنتم موافقون على مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية المطروح عليكم ؟ "[2]. إنصب المشروع حول تزكية الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلم و تحقيق المصالحة الوطنية بعد المأساة الوطنية من أجل عودة السلم و الأمن [3] ، تمت الموافقة (97.38%) في مقابل رفض (2.62 %).

شارك في هذه الإنتخابات أزيد من (14.6) مليون ناخب من مجموع (18.3) مليون مسجل في القوائم الإنتخابية ، بلغت نسبة المشاركة (79.76 %) و بلغ الإمتناع (20.24 %) [4].

المبحث الثالث : أسباب الإغتراب كأحد محددات السلوك الانتخابي في الجزائر

إن للجزائر كغيرها من بلدان العالم ظروفها و معطياتها السياسية و الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الخاصة بها التي أدت إلى بروز ظاهرة الإغتراب السياسي لدى المواطن الجزائري و مازلت تؤدي إلى توسع ظاهرة العزوف لديه .

المطلب الأول : الأسباب السياسية :

من بين الأسباب مشكلة الحريات و من المتفق عليه أن الإنسان الذي لا يتمتع بكافة حقوقه وحرياته لا يشعر بالحضور الفعال في الوسط الاجتماعي و السياسي ، و بهذا تنعدم فعالية الإنسان في مجتمعه. و إن من نتائج أزمة الحرية إتساع دائرة الأفراد السلبيين غير المهتمين

---

[1]- إعلان ارقم 2/ا.م.د/99 المؤرخ في 9 جمادى الثانية 1420 الموافق ل 19 سبتمبر 1999 المتعلق بنتائج إستفتاء يوم 16 سبتمبر 1999 ، الجريدة الرسمية ، العدد 66 ، السنة 36 ، الصادرة 21 سبتمبر 1999 ، ص 3.

[2]- المرسوم الرئاسي رقم 278/05 المؤرخ في 9 رجب 1426 الموافق ل 4 غشت 2005 المتضمن إستدعاء هيئة الناخبين للإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر 2005 ، الجريدة الرسمية ، العدد 55 ، السنة 42 ، الصادرة يوم الإثنين 10 رجب 1426 الموافق ل 15 غشت 2005 ، المادة الأولى ، ص 3 إلى 7.

[3]- المرسوم الرئاسي رقم 278/05 ، نفس المرجع ، المادة 2 .

[4]- إعلان رقم 01/ا.م.د/05 المؤرخ في 1 أكتوبر 2005 المتعلق بنتائج الإستفتاء 29 سبتمبر 2005 حول الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية ، الجريدة الرسمية ، العدد 67 ، السنة 42 ، الصادرة 5 أكتوبر 2005 ، ص 3

أو اللاسياسيين الذين لا وعي لهم و لا إهتمام لديهم بما يجري حولهم من وقائع سياسية و المهتمين بأمورهم اليومية مما يؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية [1].

و السبب الثاني مشكلة إنعدام الثقة فلا شك أن ضعف و تدهور المشاركة في أغلب دول العالم يرجع إلى فقدان الجماهير للثقة في المعتقدات السياسية التي تتبعها الأنظمة الحاكمة[2].

إن إنعدام الثقة يكون حتى في العملية الإنتخابية التي إنتهت نتائجها في معظم الحالات في البلدان العربية إلى عدم تمثيل إرادة الناخبين و إلى حصر تمثيل المعارضة في مستويات متدنية، فالإنتخابات لم تقم بأداء دورها الحقيقي باعتبارها أداة للإنتقال السلمي للسلطة[3].

إضافة إلى إن الانتخابات لم تؤدي دورها المنتظر منها من النواحي الإجتماعية و الاقتصادية [4]، لدرجة باءت فئة كبيرة من المواطنين تؤمن بأن الحل لن يأتي عن طريق الانتخاب فقد فقدت العملية الإنتخابية مصداقيتها لدى الشعب لعدم قدرة الهيئات المنتخبة حل مشاكل المواطنين الإقتصادية والاجتماعية [5].

المطلب الثاني : الاسباب الإقتصادية و الإجتماعية

إضافة إلى الأسباب سابقة الذكر هناك أسباب إقتصادية و إجتماعية تؤثر على المشاركة الإنتخابية ، و حتى في البلدان الصناعية الكبرى تعتبر ضروريات الحياة كالسكن و التعليم و الضمانات الصحية و العمل و الغذاء أفضل من ممارسة الحريات الفردية أو المشاركة أو الترشح أو التوجه للإقتراع بكثير ، فالسعادة عندهم تعني الإنتقال من وضعية الحرمان و الفقر الروحي والمادي إلى وضعية إشباع الحاجات قبل كل شيئ ، فالإستهلاك مهم لدخول أغلبية

---

[1] - صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ص 7.

[2] - عبد الله محمد عبد الرحمن ، شحاتة السيد ،علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية 2005 ، ص300 .

[3] - العربي صديقي ،إعادة التفكير في الدمقرطة العربية إنتخابات بدون ديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى، 2010،ص 115.

[4] - الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي ، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 ، نحو الحرية في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص9.

5 - بارة سميرة و آخرون ، السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم الأنماط و الفواعل ، دفاتر السياسة و القانون، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح ، العدد جوان 2009 ،ص55.

الجمهور الهامشي و المغيب إلى فضاء الحياة السياسية [1].

من المستقر عليه إستحالة تحليل الحدث السياسي دون البحث في الظروف الإقتصادية المحيطة به، إن لعلم الاقتصاد أهمية بالغة في تحليل الظواهر السياسية نظرا لإرتباطها المشترك، فالظروف الإقتصادية المزرية تؤدي إلى ضعف المشاركة الإنتخابية . فغياب المشاركة يمس الأشخاص ذو درجة إقتصادية ضعيفة [2] .

تعتبر البطالة بيئة خصبة لتدهور قيم الانتماء عند الشباب، إن للمهنة دور كبير في دفع الفرد إلى المشاركة ، فقدأكدت الدراسات أن العلاقة بين متغير المهنة و المشاركة في التصويت مقبولة في أدبيات الإنتخابات.

يعتبر الفقرعاملا أساسيا من العوامل الإقتصادية التي تمنع الإنسان من أن يتمتع بحريته أو يمارس حقوقه الديمقراطية فالحرية الإقتصادية تقود إلى الحرية السياسية ، فالقاعدة أن الاطمئنان الإقتصادي يقود إلى الإطمئنان النفسي- و يدفع الإنسان إلى المشاركة بفعالية في تثبيت النظام و عدم الإطمئنان الإقتصادي يدفع إلى السلبية إتجاه النظام و العزوف عن المشاركة[3] .

المطلب الثالث : الأسباب الثقافية

بالنسبة للأسباب الثقافية هناك إشكالية التنشئة السياسية بإعتبارها عملية تكسب المواطنين قيم سياسية دور كبير في توجيه الفرد سياسية و تحديد مدى فعاليته في المجال السياسي و عدم قيام الأسرة و المدرسة و الأحزاب السياسية بدورها في التنشئة الاجتماعية بصفة عامة و التنشئة السياسية بصفة خاصة يؤثر على مستوى الإقبال على المشاركة.

1 إسماعيل قيرة و آخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2002،ص 20.

2 -dominique chagnollaud, science politique elements de sociologie politique, paris: dalloz , 6 edition, 2006 , p 175.

3 - عبد القادر رزيق المخادمي ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و الفوضى البناءة ، القاهرة :دار الفجر للنشر و التوزيع، 2007 ، مرجع سابق، ص ص 126-129.

خاتمة:

إن ظاهرة العزوف عن المشاركة في العملية الانتخابية موجودة في الجزائر و هذا ما تمت ملاحظته من خلال المعطيات ، إنه راجع إلى عدة عوامل ينبغي القضاء عليها للخروج من دائرة الشعور بها .

فإبتعاد الفرد عن السلبية و اللامبالاة يعتمد على فعالية النسق السياسي و ما يسوده من أفكار و توازن كخطوة أولى ، خاصة فيما يتعلق بالحريات ، الديمقراطية ، مسألة الشرعية ، وتدعيم منظمات المجتمع المدني و الأمن و على توفير و ضمان الظروف الملائمة للحياة الكريمة و ذلك مبني طبعا على مدى التطور و التقدم و الإستقرار الذي يشهده الميدان الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي .